الجزء الثالث

التكامل الإقتصادى الإقليمى

REGIONAL ECONOMIC INTEGRATION

تمهيد

يتصدى الجزء **الثالث** من هذا الكتاب إلى إعادة تحليل العلاقات الإقتصادية الدولية على المستويين التنظيرى والتنظيمى على أساس إقليمى، أى بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا. ولقد أطلق على هذه الظاهرة التى إنتشرت فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية إصطلاح "**التكامل الإقتصادى الإقليمى**" . ولقد كان لتوقيع معاهدة روما الخاصة بإنشاء "**الجماعة الإقتصادية الأوربية**" European Economic Community فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ الفضل الأكبر فى إثراء الأدب الإقتصادى المتعلق بظاهرة التكامل الإقتصادى الإقليمى، وتبلورت معها معالم نظرية واضحة لمعالجة هذه الظاهرة عرفت بإصطلاح "**نظرية التكامل الإقتصادى**" Theory of Economic Integration.

وفى هذا الجزء سوف يتم التركيز بصفة أساسية على نظرية التكامل الإقتصادى ، تاركين المستوى التنظيمى للتكتلات الإقتصادية الإقليمية لكتاب آخر سوف يصدر قريباً إن شاء الله فى هذا الشأن . لهذا فإن **الجزء الثالث** سوف ينقسم بصفة إساسية إلى بابين رئيسيين، حيث يحتوى كل باب على فصلين.

ويتناول **الباب الرابع** النظرية الأساسية للتكامل الإقتصادى ، وهى النظرية القائمة على تحليل النموذج الأساسى لهيكشر - أولين فى نسب توافر عناصر الإنتاج ، ولكن مع إعادة صياغة وبلورة التحليل والنتائج التى توصل إليها على أساس إقليمى. وينقسم هذا الباب بدوره إلى فصلين هما **الفصل السابع** ويتناول القضايا والمفاهيم الأساسية للتكامل الإقتصادى،

فى حين يعرض **الفصل الثامن** للتحليل النيوكلاسيكى للتكامل الإقتصادى، وهو التحليل الذى يرتكز على الآثار الإستاتيكية لقيام التكامل الإقتصادى بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا.

أما **الباب الخامس** فيركز على الإتجاهات الحديثة فى نظرية التكامل الإقتصادى. وينقسم هذا الباب بدوره إلى فصلين هما : **الفصل التاسع** ويركز على الإتجاهات الحديثة فى نظرية التكامل الإقتصادى بين الدول الصناعية المتقدمة المتبعة لفلسفة إقتصاديات السوق، فى حين يتصدى **الفصل العاشر** لمحاولة تطويع نظرية التكامل الإقتصادى لتكون أكثر ملائمة لظروف إقتصاديات الدول الآخذة فى النمو.

الفصل السابع

مفهوم وأشكال التكامل الإقتصادى الإقليمى

١٠٧. مفهوم التكامل الإقتصادى الإقليمى :

يشير إصطلاح "التكامل الإقتصادى" Economic Integration فى الفكر الإقتصادى إلى العملية التى يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التى تعترض وجه التجارة Trade Barriers القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء فى مشروع التكامل الإقتصادى محل الدراسة، والتى فى مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك العقبات التى تعرقل إنسياب حركات رء وس الأموال وإنتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الإقتصادية المختلفة لتصبح – أى هذه الدول – فى التحليل الأخير كلا واحدا (١) :

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين الدوليين يستخدمون مصطلح "التكامل" لنقل معنى التعبير الإنجليزى" Integration ، وفى اللغة الإنجليزية إشتق هذا اللفظ من Integer " الذى يعنى الشىء المتراكب عضويا فى كل لايتجزأ، مثل ما يسمى فى لغة الرياضة الواحد الصحيح. ولذلك ذهب البعض إلا تفضيل إستخدام مصطلح الإندماج بدلا من مصطلح التكامل. غير أن هذا الإصطلاح المقترح يستخدم بالفعل للدلالة على ظاهرة الإندماج بين مشروعين أو أكثر فى النظام الرأسمالى. لهذا تفضل هذه الدراسة إستخدام مصطلح التكامل كما هو شائع الإستعمال. راجع فى هذا الخصوص:
– عمر محمد عثمان صقر، **الآثار الإقتصادية لتوسع الجماعة الإقتصادية الأوربية نحو الجنوب على الأداء الإقتصادى المصرى**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ص ٢ – ٣ .
وتعتبر هذه الرسالة تأصيلا جيدا لقضية التكامل الإقتصادى الأوربى وتوسعاته نحو الجنوب وآثارها على الإقتصاد المصرى، وهى رسالة ساهم بها قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان فى مجال التكامل الإقتصادى.

وبالرغم من بساطة التعريف المتقدم لمصطلح التكامل الإقتصادى - ووضوحه ، نراه لم يحظ بإتفاق عام بين الاقتصاديين المهتمين بشئون هذا الفرع من الدراسات الإقتصادية شأنه فى ذلك شأن باقى التعريفات فى العلوم الإنسانية بصفة عامة، والعلوم الإقتصادية بصفة خاصة. ويرجع هذا الإختلاف بوجه عام إلى التباين فى وجهات نظر هؤلاء الإقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الإقتصادى القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات إقتصادية مستقلة ترغب فى إقامة شكل أو آخر من أشكال التكامل الإقتصادى.

وتمشيا مع هذه الملاحظة فلقد طرح الإقتصادى المعروف كندلبرجر C.P.Kindleberger (١) تصوراته المختلفة حول مدلول إصطلاح "التكامل الإقتصادى" من خلال عقده لمقارنة هامة بين ثلاث تعريفات تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الإقتصادى التكاملى وهم :

- البروفيسور جان تنبرجن J.Tinbergen (٢).
- البروفيسور بيلا بلاسا B.Balassa (٣).
- البروفيسور جونار ميردال G.Myrdal (٤).

وفى هذا الخصوص، فإن تنبرجن Tinbbergen ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنه وسيلة لتحقيق عامل تساوى أسعار

---

(١) - قارن :

- C. P.Kindleberger, **"European Integration and the Development of a Single Financial Center For Long - Term Capital"**, in: Weltiwrtshaftiches Archiv, Tübingen, XC. July 1963, pp. 189 - 209.

(٢) - قار أيضا :

- J.Tinbergen, **International Economic Integration** Elsevier, Amsterdam,- 1954.

(٣) - انظر :

- B.Balassa, **The Theory of Economic Integration,** Allen & Unwin,: London, Fourth Impression, 1973

(٤) - راجع أيضاً :

- G.Myrdal **An Interational Economy : Problems and Prospects,** Harper and Row, New York, 1965.

عناصر الإنتاج Factor - Price Equalization في حالة إنطباق مجموعة معينة من الشروط، والتى تشتمل على العوامل التالية :

- سيادة المنافسة الكاملة.
- إختفاء عنصر تبديل أو إنعكاس كثافة عناصر الإنتاج.
- تشابه أنماط الطلب العالمى.
- غياب عنصر نفقات النقل.
- تشابه دوال الإنتاج عالميا.

غير أن تواجد هذه الشروط فى العالم الواقعى يعد أمراً بعيد المنال، فضلا عن أن قضية تحرير التجارة الخارجية لا تستطيع بمفردها تكوين التكامل الإقتصادى بمفهومه السابق بين دولتين أو أكثر فى حالة الفصل الجغرافى بينهما. بعبارة أخرى، فإنه من الصعوبة بمكان أن يحقق إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين دولتين أو أكثر شروط إستكمال التكامل الإقتصادى إذا كانت هذه المجموعة من الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافى معين.

أما تعريف بيلابلاسا B.Balassa للتكامل الإقتصادى فيعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومى Governmental Discrimination or Intervention وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية. إذ يذهب هذا الإقتصادى إلى إعتبار أن إختفاء التمييز أو التدخل الحكومى يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء فى التنظيم التكاملى. غير أن بيلابلاسا B.Balassa يذهب فى تحديده إلى مفاهيم حرية التجارة الخارجية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق) بحيث تحتوى على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع)، وهو مايعنى إزالة كافة القيود التى تعوق إنسياب رءوس الأموال الدولية وإنتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها فى إتفاق تكاملى.

وإذا إنتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الإقتصادى على النحو الذى حدده

جونار ميردال J.Myrdal ، فإننا يمكن القول إن التعريف الذى قدمه يتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها فى كل من التعريفين السابقين. فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا فى أسعار عناصر الإنتاج من ناحية ، أو تحرير إنتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى ، أو كلا من العنصرين السابقين فى ناحية ثالثة . كذلك فإننا نخلص من هذا إلى أن التعريف الذى طرحه جونار ميردال يعد أكثر هذه التعريفات الثلاثة عمومية وإتساعا.

وإستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الإقتصادى، فإننا نجد أن ماخلوب F.Machlup يرى أن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح ينصرف إلى "**أن فكرة التكامل الإقتصادى التام تنطوى على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التى يتيحها التقسيم الكفء للعمل**" (١). كما أنه فى نطاق أى منطقة تكاملية يتم النظر إلى إنتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الإقتصادية البحتة Pure Economic Efficiency (٢) ، وعلى وجه التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص : –

- F.Machlup "**A History of Thought on Economic Integration**", Macmillan, London 1977, p. 18

_____ , (Ed.) **Economic Integration : Wordwide, Regional, Sectoral**, Macmillan, London, 1976.

(٢) تعرف قضية **الكفاءة الإقتصادية** Economic Efficiency بالنظر إلى أن الهدف الذى يسعى إليه أى منتج فى صناعة أو قطاع، هو تحديد حجم الإنتاج الذى يحقق له أقصى ربحية ممكنة، وهو مايطلق عليه "**الحجم الأمثل للإنتاج** Optimum Size of Production. وهذا الحجم الأخير يختلف عن قضية الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن إذ قد يتحقق هذا الأخير دون أن يتحقق معه أقصى ربح ممكن. وتعرف قضية الحجم الأمثل للإنتاج فى النظرية الإقتصادية بقضية **الكفاءة الإقتصادية** التى تتكون بدورها فى ضوء تحديد كل من **الكفاءة الفنية** Technical Efficienc, وهى عبارة عن القدرة الإنتاجية للقطاع وذلك بتحديد دالة الإنتاج المادية، والكفاءة السعرية Price Efficiency والتى تعبر عن العلاقة بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع السلع المنتجة .

– عطا الله أبو سيف أبادير عطا الله، "**إستغلال الموارد البترولية وأثره على ميزان المدفوعات :دراسة تطبيقية للإقتصاد المصرى**" رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة ، حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٧١ – ١٧٢.

بالمكان الجغرافى الذى نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذى تتجه إليه. ويتضمن هذا الوضع تساوى أسعار السلع المتساوية فى جميع أرجاء المنطقة التكاملية، وتساوى أسعار عناصر الإنتاج فى هذه المنطقة أيضا. وفى هذا الخصوص فإن تعريف "تساوى" وسائل أو عناصر الإنتاج يتحدد بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال. وفى إطار هذا التحليل فإنه يشترط أن تكون مدخلات العملية الإنتاجية صالحة لإنتاج جميع مخرجات هذه العملية . وفى الوقت نفسه يشترط أن تكون مخرجات العملية الإنتاجية صالحة للتنافس على إستخدام جميع مدخلات هذه العملية. من هنا يمكن الإستدلال على أن جوهر التكامل الإقتصادى العام ينصرف إلى إزالة كافة العقبات التى تحول دون إنتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ فى الإعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لأن التكامل الإقتصادى التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية-Supra - National، وإنتهاج سياسات إقتصادية مشتركة فى مجالات النقد والإئتمان والتمويل والضرائب وغيرها من ضروب النشاط الإقتصادى (١) ويتحصل الهدف النهائى من كافة هذه الإجراءات فى تأكيد عدم وجود أو إختفاء كافة أشكال التمييزالجغرافى - بما فيه التمييز الجغرافى - بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، والذى يشكل - فى تقديرنا على الأقل - عصب العملية التكاملية.

ويثير التعريف الذى قدمه بلابلاسا B.Balassa نقطتين على جانب كبير من الأهمية نذكرهما على الوجه التالى (٢) :

- يجب النظر إلى التكامل الإقتصادى على أنه عملية As a Process

---

(١) - راجع فى هذا الشأن :
- F.Machlup A History of Thought On Economic Integration, Op. Cit.,p. 19.

(٢) راجع فى هذا الخصوص كلا من :
- عزت سيد أحمد المراكبى ، أثر السوق الأوربية المشتركة على إقتصاديات الدول النامية مع دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٥ ٦ .

بمعنى أنه يتضمن الإجراءات الرامية لإلغاء أو إزالة التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول ذات قوميات مختلفة. كذلك يمكن النظر إلى التكامل على أنه حالة As a State Of Affair بحيث يشير إلى إختفاء كافة صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية.

● التفرقة بين **التكامل والتعاون** Cooperation and Integration

ويقع الفرق بين هذين المصطلحين فى الكيف والكم معا. فإذا كان الهدف من **التعاون الإقتصادى** هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشكلات القائمة فى العلاقات الإقتنصادية الدولية، بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولى، فإن **التكامل الإقتصادى** يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات، وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من عمق وفاعلية العلاقات الإقتصادية بين الدول. وترتيبا على هذه النتيجة فإن الإتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجارى الدولى تقع فى دائرة التعاون الإقتصادى الدولى، فى حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة فى وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء فى منطقة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الإقتصادى.

وعلى طريق المزيد من تحليل وتأصيل مفهوم إصطلاح "**التكامل الإقتصادى**"، فإن بعض الكتاب يرون ضرورة التفرقة بينه وبين مصطلحات "**التدويل الإقتصادى**"، "**التبعية الإقتصادية**" (١) : **فالتدويل الإقتصادى** إتجاه شامل للتطور العالمى يتم عفويا بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية. أما إصطلاح "**التبعية الإقتصادية**" فيعنى علاقة إرتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا، وتلك الأقل تطورا لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، هذا فى الوقت الذى ينظر فيه إلى التكامل

---

(١) – راجع فى هذه النقطة كلا من :

– فؤاد مرسى، "**الإتجاه نحو التكامل الإقتصادى فى السوق الإشتراكية ودور المشروعات المشتركة**"، بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٩٧٤، ص : ٤٨٦.

– عمر محمد عثمان صقر، **الآثار الإقتصادية لتوسع الجماعة الإقتصادية نحو الجنوب على الأداء الإقتصادى المصرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣ – ٤.

الإقتصادى على أنه ترتيب إقليمى يسعى إلى إقامة علاقات إقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

واستطرادا لمسألة تعدد التعريفات الخاصة بمصطلح "التكامل الإقتصادى" وتنوعها ، فإن الإقتصادى M.A.G. Van Merhaeghe ينظر إلى هذا التعبير على أنه إشارة إلى قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر بمزج إقتصادياتها تدريجيا أو فى الحال، أو بعبارة أخرى إقامة سوق مشتركة مع حد أدنى من التنسيق فى السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، بمعنى إزالة كل الإنحرافات الحالية فى العلاقات التجارية وعدم وضع قيود جديدة (١). أما الإقتصادى المصرى الدكتور أحمد الغندور فيتناول التكامل الإقتصادى تحت مسمى "الإندماج الإقتصادى" ، ويعرفه على أنه إذابة الإقتصاديات المختلفة فى إقتصاد واحد، ويرى أن للإندماج الإقتصادى درجات تتفاوت حسب العناصر التى تتحقق من قيام الإندماج. (٢).

وأمام ظاهرة تعدد التعريفات الخاصة بإصطلاح "التكامل الإقتصادى"، وبالتالى صعوبة الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الإقتصادى، نجد أن أحد الباحثين يقترح مفهوما شموليا بحيث يرى فى "التكامل الإقتصادى عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وإنتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الإقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو" (٣).

---

(١) - N.A.G.Van Merhaeghe, **International Economics**, Longman Group Ltd., London, 1972, p. 109.

(٢) أحمد الغندور، **الإندماج الإقتصادى العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٢ - ٤.

(٣) راجع رسالة الماجستير للباحث محمود حسن حسنى التالية :

- محمود حسن حسنى، **دور رأس المال العربى فى تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول العربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لقسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٠، ص : ١٥.

وإذا كان هذا التعدد والتنوع فى التعريفات المختلفة المقدمة لإصطلاح "التكامل الإقتصادى" يضع عقبة كأداء فى طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهرة الإقتصاديين الدوليين، فإن هذه الدراسة تتجه إلى الإعتماد فى تعريف هذا الإصطلاح محل البحث على مجوعة العناصر التى يشتمل عليها تأسيس التكامل الإقتصادى بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافى معين . ويعتبر هذا المسلك دائما نوعا من الحلول التوفيقية التى تخرجنا عادة من المأزق الفقهى فى تحليل وتأصيل المطلحات العلمية. وفى هذا الخصوص فإنه يمكن القول إن إصطلاح التكامل الإقتصادى يشتمل على مجموعة العناصر التالية :

● ينظر إلى التكامل الإقتصادى على أنه حالة Process تقود الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الإقتصاديات القومية فى كيان إقتصادى جديد يعرف عادة بمرحلة "التكامل الإقتصادى التام" كهدف نهائى تتجه إليه جهود الدول الأعضاء، وتعمل على تحقيقه.

● تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة فى الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وفى مرحلة "التكامل الإقتصادى التام" فإن هذه الإجراءات تصبح على الوجه التالى (١) :

●● مجموعة الإجراءات الخاصة بتأسيس وبناء السوق الموحدة. وتشتمل هذه المجموعة من الإجراءات على التدابير الخاصة بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية، مع إقامة تعريفة جمركية موحدة A Common External Tariff فى مواجهة العالم الخارجى ، مضافا إليها إقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة

---

(١) راجع فى هذا الشأن :
- Z. Yacouub, **The Impact of Arab Economic Integration on the Egyptian Economy,** Ph.D. Thesis University of California, Berkeley, 1969, p, 18.

.System Indirect Taxes

●● مجموعة الإجراءات الخاصة بتنسيق وتجانس السياسات Policy Coordination and Harmonization، والتى تشتمل على إجراءات خاصة بالسياسات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وبصفة خاصة السياسات النقدية والمالية والإستقرار الإقتصادى وسياسات التجارة الخارجية.

●● مجموعة الإجراءات الخاصة بالإشراف Supervision . وتشتمل هذه المجموعة على تلك الإجراءات الخاصة بتوحيد المؤسسات الإقتصادية والنقدية مع خلق دولة جديدة تحل محل الإقتصاديات القومية فى المنطقة التكاملية.

٢٠٧. درجات سلم التكامل الإقتصادى الإقليمى:

تشير المناقشات التى أثيرت فى البند (١٠٧.) حول مفهوم التكامل الإقتصادى إلى أنها إتجهت نحو مرحلة التكامل الإقتصادى التام . غير أن الواقع العملى يلقى الضوء على تناول هذا المفهوم من زاوية أخرى تتعلق بالتدرج الرأسى لأشكال التكامل الإقتصادى على نحو يجعلها متخذة شكل سلم بحيث يجعلنا نبحث عن إجابة للسؤال الخاص: **ماهى درجات سلم التكامل الإقتصادى ؟**

وفى هذا الخصوص، جاء ت محاولة بلا بلاسا B.Balassa الشيقة للإجابة عن هذا السؤال حيث فرق بين عدة درجات لسلم التكامل الإقتصادى هى على الترتيب : إتفاقية التفضيل الجمركى، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الإقتصادية، التكامل الإقتصادى التام (١). فى حين يرى البعض الآخر أن درجات سلم التكامل الإقتصادى تشتمل فقط على الدرجات التالية : منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركى، السوق المشتركة، الوحدة الإقتصادية (٢). كما يضيف فريق ثالث التكامل النقدى باعتباره شكلا مميزا

---

(١) ترجع المناقشات القيمة حول درجات سلم التكامل الإقتصادى للإقتصادى المعروف ببلا بلاسا B.Balassa فى مؤلفه التالى .

- B.Balassa, **The Theory of Economic Integration**, Op. Cit. pp. 1 - 7.

(٢) قارن :

- D.Swann, **The Economics of the Common Market**, Penguin Book Ltd. Harmondsworth, Middlesex, England, 1970, p. 29.

من أشكال التكامل الإقتصادى.

وتأخذ هذه الدراسة بوجهة النظر المتمثلة فى أن درجات سلم التكامل الإقتصادى هى على الوجه التالى :

- النظام التفضيلى أو منطقة التفضيل الجزئى The Prefrential Trading System (or Club)
- منطقة التجارة الحرة The Free Trade Area
- الإتحاد الجمركى The Customs Union
- السوق المشتركة The Common Market
- الوحدة الإقتصادية The Economic Union
- التكامل النقدى The Monetary Integration
- التكامل الإقتصادى التام The Total Economic Integration

وفيما يلى عرض مبسط للمفاهيم الخاصة بكل درجة من هذه الدرجات(١):

١.٢.٧. النظام التفضيلى أو منطقة التفضيل الجزئى :

تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الإقتصادى حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على إنتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى إختيارها لمجموعة من التدابير فى مجال تخفيضات العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التى تتم بينها بإستثناء خدمات رأس المال Capital Services. وفى هذا الخصوص فإنه يمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية :

---

(١٦) - راجع للمؤلف فى هذا الخصوص كتابه التالى :

- Samy A. Hatem, **The Possibilies of Economic Cooperation and Integration Between the European Community and The Arab League**, Verlag V. Florentz, München, 1981, pp. 10 - 16.

■ تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية، فهى إذن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجارى الإقليمى بين دولتين أو أكثر.

■ إن هذه المعاملة التفضيلية الجمركية تنصب على الشق السلعى« (الشق العينى) للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء فى منطقة التفضيل الجزئى، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدى للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

■ يلاحظ أن الدول الأعضاء فى منطقة التفضيل الجزئى تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية فى المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول فى ترتيبات مشتركة مع باقى الدول الأعضاء فى هذا الخصوص.

ولعل أبرز صور منطقة التفضيل الجزئى فى عالمنا المعاصر **منطقة الكومنولث**. The Commonwealth Prefrence System. يضاف إلى ذلك أن هناك شكا كبيراً بين جمهرة الإقتصاديين على مدى ملاء مة إعتبار هذه الصورة شكلا من أشكال التكامل الإقتصادى لبساطة وتواضع الترتيبات التكاملية التى تختارها مجموعة الدول الأعضاء فى منطقة التفضيل الجمركى.

٧ .٢.٢. منطقة التجارة الحرة :

تعتبر منطقة التجارة الحرة هى الدرجه الثانية فى سلم التكامل الإقتصادى المعروفة، بل إن هناك من الكتاب من يرى ضرورة أن يبدأ هذا السلم بمنطقة التجارة الحرة، ويستبعد بالتالى منطقة التفضيل الجزئى من درجات هذا السلم (١) . ويفهم كذلك أن هذه الدرجة تشكل تقدما على منطقة

---

(١) - D.Swann, **The Economics of the Common Market** , Op. Cit., p. 29.
- L.Sirc, **Outline of International Trade,** Weidenfled & Niclson, London, 1973. pp. 130 - 132.

التفضيل الجزئى لتفوقها عليها فى النواحى التالية :

■ أن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تشتمل على مجموعة التدابير التى تلغى كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. ويستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال، كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة Sensible Goods، والتى تتأثر كثيرا بوضع الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة فى الأجل القصير.

■ يترك للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الحرية الكاملة فى صياغة سياساتها التجارية قبل العالم الخارجى، بمعنى أن هذه الدرجة التكاملية - شأنها فى ذلك شأن إتفاق التفضيل الجزئى - لا تشتمل على توحيد للسياسات التجارية فى مواجهة العالم الخارجى، وأن هذه مهمة الدرجات التالية لسلم التكامل الإقتصادى.

ولقد شاع قيام مناطق التجارة الحرة فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية لبساطتها من ناحية، ولحرية الدول الأعضاء فى تشكيل سياساتها التجارية قبل العالم الخارجى من ناحية أخرى. من هنا فإنها لا تشتمل على إنتقاص للسيادة الوطنية فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجى، وكان هذا هو السر وراء ذيوع إنتشار إستخدام هذه الصورة التكاملية.

غير أن أكثر الإنتقادات التى تتعرض لها منطقة التجارة الحرة هو ماقد تسببه من إنحرافات فى هياكل الإنتاج والتجارة للدول الأعضاء من جراء عمليات إعادة التصدير نتيجة تفاوت التعريفة الجمركية للدول الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى. ولبيان ذلك نفترض وجود دولتين هما ا ، ب، وأنه طبقا لمثالنا فإن هيكل التعريفة الجمركية الخارجية يعكس إنتهاج الدولة (أ) لسياسات تحرير التجارة الخارجية، بمعنى أن معدل التعريفة الجمركية فى

---

(١) - D.Swann, **The Economics of the Common Market**, Op. Cit., pp. 130 - 132.

هذه الحالة يساوى الصفر أو مستويات قريبة منه، فى حين تفرض الدوله (ب) معدلات للتعريفة الجمركية على وارداتها من العالم الخارجى تفوق ٥٠٪. ويترتب على هذا الوضع وجود ثغرات لعمليات إعادة التصدير من الدولة (جـ) وهى دولة غير عضو - إلى الدولة (ب) عبر الدولة (أ) حيث لاتفرض هذه الأخيرة رسوما جمركية على وارداتها من الدولة (جـ)، فى حين تفعل الدولة (ب) عكس ذلك. فإذا وجد المصدر من الدولة (جـ) أن تمرير البضاعة المصدرة للدولة (ب) عبر الدولة (أ) يحقق وفرا أكبر من النفقات الإضافية للنقل ونفقات الوساطة الناتجة من إنحراف التجارة عبر الدولة (أ) (١).

ولتفادى مثل هذه الصعوبات الناتجة عن غياب كثير من العناصر التكاملية التى تفقدها ترتيبات إنشاء منطقة التجارة الحرة، فلقد إقترح بعض الكتاب عدداً من القواعد المنظمة للتبادل التجارى بين الدول الأعضاء نذكر منها (١):

- قاعدة النسبة المئوية.
- قاعدة التحويل لتحديد منشأ السلعة فيما إذا كانت من إنتاج إحدى الدول الأعضاء فى المنطقة أو يتم إستيرادها من الخارج.
- الضرائب التعويضية التى تفرض على الواردات المعاد تصديرها كوسيلة لإزالة التباينات فى التعريفات الجمركية.

ومن الأمثلة البارزة على حركة تأسيس وبناء مناطق التجارة الحرة فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية هى **منطقة التجارة الحرة الأوربية** European Free Trade Area والمعروفة إختصارا بإسم "إفتا" EFTA ، وهى المنطقة التى تبنت المملكة المتحدة مشروع قيامها لتشمل جميع دول

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص من :

- وجيه شندى، **السياسات التجارية الدولية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص : ٢١.
- عبد المنعم عفر، **دراسات فى التكامل الإقتصادى**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص: ٦٢ - ٦٣.
- عزت سيد أحمد المراكبى، **أثر السوق الأوربية المشتركة على إقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩ - ٢٠.

منظمة التعاون الإقتصادى الأوربى (١). ولكن هذه المحاولة لم تحقق النجاح المنشود الذى سعت إليه المملكة المتحدة ليشمل كافة الدول الأعضاء. من هنا بدأت محاولات أخرى عقب توقيع معاهدة روما فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ بين دول الجماعة الإقتصادية الأوربية European Economic Community (EEC) إنتهت بتوقيع معاهدة ستوكلهم ١٩٥٩ لتقضى بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية بين سبع دول هى : المملكة المتحدة، السويد، النرويج، الدانمارك، النمسا ، سويسرا، البرتغال، ثم إنضمت إليها أيسلندا أخيرا. ويتحصل الهدف النهائى من إقامة منطقة التجارة الحرة الأوربية فى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها فى موعد لا يتجاوز أول يناير ١٩٧٠، وهو نفس الجدول الزمنى للسوق الأوربية المشتركة، مع السماح بالإسراع فى التخفيض قبل المدة المحددة. وبالفعل أسرعت هذه الدول فى التخفيض بمعدلات كبيرة مكنتها من إلغاء الرسوم الجمركية فى معظم دول المنطقة فى آخر عام ١٩٦٦.

غير أنه مع إنضمام المملكة المتحدة والدانمارك إلى الجماعة الإقتصادية الأوربية فى عام ١٩٧٣، وإنضمام البرتغال إلى نفس الإتفاقية عام ١٩٨٦ إنخفض عدد الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الأوربية إلى أربعة دول – بجانب أيسلندا – هى السويد ، النمسا ، سويسرا النرويج. وتعرف هذه الدول الأخيرة بمسمى Rest - EFTA .

وعلى صعيد الدول النامية ، فلقد أقيم عدد من المناطق الحرة فى مقدمتها

---

(١) أنشئت منظمة التعاون الإقتصادى الأوربى Organization For European Economic Cooperation ويرمز لها بالرمز O.E.E.C عام ١٩٤٨ عقب مشروع مارشال المنظمة للمعونة الأمريكية، وبلغ عدد أعضائها ١٧ عضوا هى :النمسا بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا الإتحادية، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، أيطاليا لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة. وقد دعيت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للإنضمام إلى عضويتها عام ١٩٥٠ فوافقتا على ذلك . وقد عدل نظامها فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٦١ وأصبحت تسمى "منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية Organization For Economic Cooperation and Development ويرمز لها بالرمز O.E.C.D ، وأصبحت الولايات المتحدة ، وكند عضوين أصليين بها بعد أن كان اشتراكهما فى منظمة التعاون الإقتصادى الأوربى بصفة إستشارية . وتضم هذه المنظمة الآن ٢٢ دولة.

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الاتينية Latin Ameican Free Trad Area والمعرفة إختصارا بإسم "لافتا" LAFTA. وقد أنشئت هذه المنطقة بموجب معاهدة مونتفيديو عام ١٩٦٠، وتكونت فى بادىء الأمر من سبع دول هى : البرازيل ، شيلى ، بيرو ، أورجواى ، الأرجنتين ، المكسيك، بارجواى . ثم إنضمت إليها كل من كولومبيا وإكوادور عام ١٩٦١ ، ثم فنزويلا وبوليفيا عام ١٩٦٨ . ولاتهدف هذه المحاولة التكاملية إلى الذهاب أبعد من مجرد تكوين منطقة تجارة حرة من خلال إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء فيها تدر يجيا ، كما لا تهدف إلى إقامة تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجى . وفى عام ١٩٨٩ تكونت منطقة تجارة حرة بين دولة نامية فى أمريكا اللاتينية وهى المكسيك ودول صناعية متقدمة هى الولايات المتحدة الأمريكية.

٣.٢.٧. الإتحاد الجمركى :

يشكل الإتحاد الجمركى الدرجه الثالثة التصاعدية فى سلم التكامل الإقتصادى . ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية فى شكل معادلة على الوجه التالى :

الإتحاد الجمركى = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم الخارجى .

معنى ذلك أن الإتحاد الجمركى يشتمل فى واقع الأمر على عدد من الإجراءات هى :

● إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الإتحاد "Intra - Union Tarde" . وفى هذه النقطة يلتقى الإتحاد الجمركى مع منطقة التجارة الحرة .

● إقامة سياج جمركى موحد فى شكل تعريفة جمركية مشتركة The Commn External Tariff تجابه بها الدول التكاملية العالم

الخارجى، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الدول الأعضاء .

● مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الإتفاقات التجارية مع العالم الخارجى ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع إلتزامات هذه الدول تجاه بعضها الآخر .

● الإمتناع عن عقد أى إتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجى .

من هنا يمكن القول إن الاتحاد الجمركى يشتمل على أربعة مكونات رئيسية مرتبة على الوجه التالى :

☆ وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية .

☆ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

☆ وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركى بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء فى الاتحاد .

☆ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجى حسب معادلة يتفق عليها ، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء .

ومن الأمثلة البارزة على قيام وتكوين الإتحادات الجمركية اتحاد "التسلفرين" Zollverein الذى أنشأته الولايات الألمانية فى القرن التاسع عشر كخطوة على طريق تحقيق الوحدة الجمركية بينها التى بدأت أولى خطواتها فى عام ١٨١٩ . أما إتحاد "التسلفرين" الجمركى فقد ظهر إلى حيز الوجود عام ١٨٣٤ ، وبموجبه ألغيت كافة الحواجز التى عاقت حرية التجارة البينية بين الولايات الألمانية ، كما أحاطت هذا الإتحاد بنظام جمركى مشترك يفصلها عن الدول الخارجية غير الأعضاء ، كما فرضت رسوما جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء توزع حصليتها على الولايات الألمانية بنسبة عدد سكانها . وفى عام ١٩٣٢ عقد إتفاق بين ألمانيا

والنمسا يمهد للإتحادالجمركى بينها. غير أن هذا الإتفاق لقى معارضة شديدة من جانب باقى الدول الأوربية حيث إعتبرته خطوة على طريق إقامة الوحدة السياسية بينها . ولقد طرح هذا الموضوع على محكمة العدل الدولية التى قررت بأغلبية الأعضاء أنه إتحاد غير مشروع ، مما دفع الدولتين إلى التنازل عنه (١).

ومن الأمثلة البارزة على قيام الإتحادات الجمركية فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية قيام إتحاد البنيلوكس عام ١٩٤٧ بين كل من بلچيكا وهولندا ولوكسمبورج ليدخل حيز التنفيذ إعتبارا من أول يناير عام ١٩٤٨ . غير أن كلا من بلجكيا ولوكسمبورج كانتا قد أقامت هذا الإتحاد الجمركى بينها عام ١٩٢١ ، ثم طلبت هولندا الإنضمام إليها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتم إخراج هذا الكيان الجديد إلى حيز الوجود عام ١٩٤٧ . ويعتبر إتحاد البنيلوكس أول تجربة رائدة فى حقل التكامل الإقتصادى حيث تمكنت الدول الأعضاء فيه من خوض مرحلة الوحدة الإقتصادية وتحقيقها فى عام ١٩٥٨.

ولقد إحتلت قضية إقامة الإتحادات الجمركية مكانا بارزا فى المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجارى دولى متعدد الأطراف فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى المخاوف التى أثيرت من قيام هذه الإتحادات ودورها فى عرقلة إقامة النظام التجارى العالمى المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة العالمية . غير إن هذه المخاوف قد تبددت حيث أجاز ميثاق هاڤانا عام ١٩٤٨ عقد إتفاقيات تجارية منشئة للإتحادات الجمركية بين دولتين وأكثر لتوثيق ودعم العلاقات التجارية بينها . ولقد جاءت الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة The General Agreement For Tariffs AndTtrade والتى يرمز لها إختصارا بالمصطلح "GATT" دخلت

---

(١) راجع فى هذا النصوص :
- عبد الحكيم الرفاعى ، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الإقتصادية ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ١١ - ٢٩ .

حيز التنفيذ عام ١٩٤٧ لتؤكد إمكانية قيام هذه الإتحادات الجمركية إستثناء من القواعد العامة للجات (١) .

وكما هو الحال فى منطقة التجارة الحرة ، فلقد تجاوزت حركة إنشاء الإتحادات الجمركية حدود القارة الأوربية لنشهد منها نماذج فى قارات العالم المختلفة وفى مقدمتها الإتحاد الجمركى لغرب الآندين West Indies .

٤.٢.٧. السوق المشتركة :

أما الدرجة الرابعة التصاعدية فى سلم التكامل الاقتصادى فتعرف إصطلاحا "**بالسوق المشتركة** " Common Mardet. ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية :

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركى + تحديد إنتقالات عناصر الإنتاج .

من هذه المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين رئيسيين هما : يتعلق **الشق الأول** بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ويغطى ذلك حركة التبادل السلعى . ويتكفل الإتحاد الجمركى من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجى الوفاء بمتطلبات الشق الأول . أما **الشق الثانى** فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال المادى + رأس المال الإنسانى + التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء (١) . ويؤدى ذلك إلى إعادة توزيع عناصر

---

(١) طبقا للمفاهيم الخاصة بالنظرية التكنولوجية فى التجارة الخارجية فإنه توجد خمسة عناصر للإنتاج : أحدها سالب وهو عنصر الأرض أو الطبيعة ، وأربعة عناصر إنتاجية موجبة هى : العمل غير الماهر ، العمل الماهر (رأس المال الإنسانى) ، رأس المال المادى ، التكنولوجيا . راجع فى هذا الخصوص للمؤلف كتابه فى نظرية التجارة الخارجية :

- سامى عفيفى حاتم ، **نظرية التجارة الخارجية** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ص ١٨٠ - ٢٢٥ .

الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها ، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود ، كما يصبح بإمكان رء وس الأموال العمل فى نطاق واسع .

وتعتبر السوق الأوربية المشتركة التى أنشئت بمقتضى معاهدة روما التى تم التوقيع عليها بين كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا ودول البينلوكس فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ مثلا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة . ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٥٨ . ولقد إختارت الإتفاقية عدد من الوسائل لتحقيق مرحلة السوق الأوربية المشتركة فى مقدمتها مايلى:

■ إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات . وتمثل هذه النقطة ما يناظر إقامة منطقة التجارة الحرة.

■ وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية قبل الدول غير الأعضاء. وبإضافة هذه النقطة إلى النقطة السابقة نصل إلى مرحلة الإتحاد الجمركى .

■ إلغاء جميع القيود على حرية إنتقال العمل ورأس المال .

■ تكوين سياسة مشتركة فى محيط الزراعة وأخرى للنقل .

■ إنشاء نظام يكفل سريان المنافسة الكاملة .

■ إنشاء كل من بنك الإستثمار الأوربى لخلق رأس المال اللازم لدفع عجلات النشاط الإقتصادى من ناحية ، والصندوق الأوربى للمعونات الإجتماعية بغرض زيادة فرص العمالة مع المساهمة فى رفع مستوى معيشة العمال من ناحية أخرى .

وعلى غرار ما قدمنا فى صور التكامل الاقتصادى الأخرى ، فإنه يمكن القول إن حركة إقامة الأسواق المشتركة امتدت إلى خارج القارة الأوربية لنجد منها بعضا من الأمثلة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية : ففى القارة الأفريقية كان ظهور السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا التى كانت خاضعة للنفوذ البريطانى على مراحل منذ عام ١٩٢٠ . فعقد أولا إتحاد جمركى بين كينيا وأوغندا ، وإنضمت إليه تانجانيقا فى عام ١٩٢٧ ، ثم عدلت بعض أحكامها . وتضم هذه السوق المشتركة لدول شرق

أفريقيا كلا من كينيا ، وأوغندا ، وتانزانيا ، ويطلق على هذه الصورة التكاملية الآن المجتمع الإقتصادى لشرق أفريقيا .

و فى أمريكا الوسطى أنشئت **السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى Central American Common Market والتى يرمز لها CACM.** وتضم معاهدة هذه السوق فى عضويتها كل من كوستاريكا ، وجواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا . وتنص هذه المعاهدة علي إلغاء القيود التجارية بين الدول الأعضاء فى فترة قصيرة ، ووضع تعريفة جمركية مشتركة على الواردات من الدول غير الأعضاء .

وفى المنطقة العربية أصدر **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** قراره فى عام ١٩٦٤ **بإنشاء السوق العربية المشتركة.** وقد وافقت على إنشاء السوق خمس دول عربية هى : مصر ، الأردن ، العراق ، سوريا ، الكويت ، ولقد بدأت هذه السوق أولى خطواتها فى أول يناير ١٩٦٥ ، غير أن مجلس الأمة الكويتى لم يصدق على قرار عضوية الكويت فى السوق العربية المشتركة .

٥.٢.٧. الوحدة الإقتصادية :

تعتبر الوحدة الإقتصادية درجة أعلى فى سلم التكامل الإقتصادى بالقياس إلى الدرجات السابقة عليها ، وهى لهذا السبب يمكن صياغتها فى المعادلة البسيطة التالية .

الوحدة الإقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء .

من هنا فإن الوحدة الإقتصادية طبقا لهذه المعادلة تجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية ، وتحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الإقتصادية بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات فى هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى

٦.٢.٧. التكامل النقدى :

يعرف فريتز ماخلوب F . Machlup إصطلاح "التكامل النقدى" Monetary Integration على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة الى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة Joint Currency محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية (١) . وينظر ماخلوب F. Machlup إلى التكامل النقدى بإعتباره أهم ترتيبات الوحدة الإقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الإقتصادى (٢) . فقيام صور التكامل الاقتصادى الأخرى من إتحاد جمركى وسوق مشتركة ، وما تقتضيه من تحرير التجارة السلعية وإنتقالات عناصر الإنتاج تحريرا كاملا تخلق مشكلات نقدية قد تعوق قدرة هذه الأشكال على تحقيق الأهداف التى تتصدى لها . وتفسير ذلك هو أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء يترتب عليها مشاكل خاصة بالمدفوعات ، كما إن تحرير إنتقالات عناصر الإنتاج يخلقان إحتمالات المبادلة بين عملات مختلفة وتحويل للأجور وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى . من هنا فإن قيام تكامل نقدى ، وما يعنيه من قيام ترتيبات إقليمية للمدفوعات ، يعتبر شقا رئيسيا من عملية التكامل الإقتصادى بأسرها.

وإذا كان التعريف الذى قدمه ماخلوب F . Machlup للتكامل النقدى على أساس إنشاء عملة مشتركة تحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية يلقى قبولا من جانب غالبية الإقتصادين ، إلا أنه إصطدم فى نفس الوقت مع التعريف الذى قدمته لجنة فرنر Werner الذى نشر في عام ١٩٧٠ ، حيث ينظر هذا التقرير إلى تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لارجعة عنها على أنه مكافئ لإتخاذ عملة مشتركة كأساس لتعريف التكامل النقدى (١) . ففى هذه الحالة الأخيرة – طبقا لتعريف تقرير

(١) – قارن :

F. Machlup , AHistory of Thought On Economic Integration , OP .Cit . , P . 19 .

(٢) – راجع فى هذا الخصوص :

محمد إبراهيم منصور "التكامل النقدى العربى وإمكانات تحقيقة بين أقطار مجلس التعاون الخليجى" بحث منشور فى كتاب جون هوسون ، مارك هرندرر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦١٥ – ٦٣٩ .

فرنر – فإنه من الصعوبة بمكان التفرقة بين عملات الدول الأعضاء . وفى هذا الخصوص ، فإن كوردن W.M. Corden يرى إستحالة إستقامة هذا التعريف الذى تقدم به تقرير فرنر Ferner على اساس أن مجرد وجود عملات منفصلة سوف يجعل من المستحيل توحيد أسعار الصرف أوتثبيتها بشكل لارجعة فيه (٢) . فالقطاع الخاص سوف لايقنع بإمكانية التثبيت لأسعار الصرف طالما كانت هذه العملات منفصلة عن بعضها الآخر . من هنا فإن الإتحاد النقدى يجرى تفسيره فى هذه الدراسة على أنه "**عملية إتخاذ عملة واحدة دون غيرها كى تستخدم فى كافة أرجاء المنطقة التكاملية محل الدراسة**" .

ويترتب على التعريف السابق للتكامل النقدى نتيجتان على جانب كبير من الأهمية : تتعلق **النتيجة الأولى** بأهمية وجود سلطة نقدية تتولى مسئولية إدارة العملة المشتركة الجديدة ، وهذه السلطة عادة تأخذ شكل بنك مركزى إتحادى . أما **النتيجة الثانية** فتتعلق بدورها بإختفاء كافة صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا، وإلا فسوف يتعارض وجود أى صورة من صور الرقابة على الصرف الأجنبى مع متطلبات التحويل من عملة إلى أخرى .

غير أن الربط بين إنشاء عملة مشتركة والتكامل النقدى ينصرف فقط إلى صيغة "**التكامل النقدى التام**" Total Monetary Integration. من هنا أيضا فإن توصيل مجموعة من الدول إلى ترتيبات نقدية أقل أهمية عن عملية

---

(١) – جون وليا مسون "**مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدى**" بحث منشور فى : مركز دراسات الوحدة العربية ، **التكامل النقدى العربى : المبررات – المشاكل – الوسائل** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربى فى أبوظبى خلال الفترة ٢٤ – ٢٧ نوفمبر عام ١٩٨٠ ، الطبعة الأولى ، بيروت ، أبريل ١٩٨١ ، ص ص ٤١ – ٢٦٠ ، هنا ص ص ٤٢ -٤٣ .

(٢) انظر فى هذا الشأن .

- W.M.Corden, **Monetary Integration,** Princeton Essays in International University Press, Pronceton, 1972.

إنشاء العملة الواحدة فإنها تدخل فى عداد صيغ "التكامل النقدى الجزئى"Partiol Monetary Integration والتى تتعلق بإجرات العمل النقدى المشترك بين مجموعة الأعضاء فى المنطقة النقدية الموحدة.